

Distr.: General
8 April 2022
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 7 نيسان/أبريل 2022 موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن

لقد ناقش مجلس الأمن مرارا حالة ناقلة النفط "صافر"، سفينة تخزين وتفرغ النفط القديمة القائمة والراسية قبالة الساحل قبالة الساحل الغربي لليمن منذ عام 2015.

وتشير التقديرات إلى أنه في حال حدوث تسرب نفطي من الناقلة "صافر"، التي بلغت مرحلة متأخرة من التدهور، فإن هذا سيتسبب في كارثة إيكولوجية وبيئية وإنسانية في البحر الأحمر وفي مناطق أبعد. وهذا من شأنه أن يدمر سواحل اليمن، ويقضي على سبل العيش، ويتسبب في نزوح مصايد الأسماك، وربما يفرض إغلاقا مؤقتا لميناءي الحديدة والصليف اللذين لا غنى عنهما لتوريد الإمدادات التجارية والإنسانية التي يعتمد عليها ملايين الأشخاص للبقاء على قيد الحياة.

وتبعاً للموسم الذي يحدث فيه التسرب، قد يطال التأثير البيئي إريتريا وجيبوتي والصومال والمملكة العربية السعودية، ويُتَوَقَّع أن يعطل حركة الملاحة البحرية الحيوية عبر مضيق باب المندب والبحر الأحمر، مما يهدد بمنع وصول السفن إلى قناة السويس.

وقد سعى مجلس الأمن مرارا إلى تيسير الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للمساعدة في التصدي لهذا التهديد الخطير. وإنني أغتنم هذه الفرصة لإطلاعكم على الخطوات التي اتخذتها الأمم المتحدة في هذا الصدد.

فنظرا لإلحاح المسألة، طلبت في أيلول/سبتمبر 2021 من منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في اليمن تعديل النهج المتبع والأخذ بزمام القيادة في العملية المتعلقة بناقلة النفط "صافر"، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن منظومة الأمم المتحدة بأسرها، حسب الضرورة.

وتلبية لهذا الطلب، شكّل منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في اليمن لجنة تنسيق للإشراف على التقييم والتخطيط العمليتين اللازمين، إلى جانب إيجاد حل تجاري فوري. ومن ثم عُرضت الخطة التي نتجت عن ذلك على رؤساء كيانات الأمم المتحدة، وتمت الموافقة عليها في كانون الأول/ديسمبر 2021، بما في ذلك التوصية بأن تكون شركة SMIT Salvage هي الشريك المنفذ، وذلك بعد جهود مستفيضة اضطلع بها في إطار بذل العناية الواجبة، مما أتاح التثبت من أن هذه الشركة تتمتع بالمؤهلات الفريدة التي تمكنها من تأدية هذا الدور، ومن أنها مقبولة من الأطراف اليمنية.

ووفقا لمذكرة التفاهم الموقعة مع سلطات الأمر الواقع في صنعاء في 5 آذار/مارس 2022، تتوخى الخطة توفير قدرة تصديرية تعادل ما كانت توفره ناقلة النفط "صافر" في غضون 18 شهرا من حشد وتأمين



التمويل اللازم وتوقيع عقد التوريد. غير أنه نظرا لعدم توافر هذه القدرة آنيا ولإلحاح الحالة، تم الاتفاق على نقل شحنة النفط الخام بشكل أولي إلى سفينة مؤقتة ستبقى على مقربة من ناقلة النفط "صافر". وستجري عملية النقل وما يرافقها من أعمال تنظيف لخزانات الناقلة "صافر" على مدى حوالي 80 يوما، على أن تبدأ بمجرد حشد وتأمين الموارد المطلوبة والانتها من عملية إبرام عقد التوريد.

وفي حين أن التكلفة النهائية للعملية ستتوقف على عدة عوامل، فإن التقديرات تشير إلى أن التنفيذ قد يتطلب ميزانية لا تقل عن 80 مليون دولار. وبالتالي من الضروري حشد الموارد اللازمة بسرعة لإتاحة البدء الفوري للعملية، بما في ذلك التعاقد مع الجهات الشريكة ذات الصلة.

وإزاء هذه الخلفية، شرع منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في اليمن، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إجراء مناقشات مع الدول الأعضاء والجهات المانحة المحتملة بخصوص إمكانية عقد مؤتمر مانحين مخصص للحشد الفوري للموارد الكافية للتنفيذ الكامل لعملية ناقلة النفط "صافر". وأود أن أشكر الدول الأعضاء التي أعربت بالفعل عن رغبتها في دعم هذه المبادرة.

وتكملة لهذه الجهود، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا بالمساعدة في وضع خطط طوارئ للاستجابة لأي كارثة تسرب نفطي من الناقلة "صافر" في حال وقوعها قبل بدء العملية المقررة. ويجري العمل على خطة الطوارئ بالاستعانة بخبرات إضافية مستمدة من داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك من برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة البحرية الدولية، وكذلك من الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن.

وأود أن أؤكد مجددا لأعضاء مجلس الأمن أن هناك حاجة ملحة للتصدي لهذه الكارثة الإقليمية المحتملة قبل وقوعها، وأنني أؤيد الخطة العملية لمعالجة حالة ناقلة النفط "صافر" بالطريقة المتوخاة.

وإن أفضل فرصة لتحقيق النجاح تكمن في اهتمام مجلس الأمن بهذه المسألة واتخاذها موقفا موحدًا حيالها، متجلبًا في تكلمه عنها بصوت واحد، وأنا أثق بأنه يمكنني التعويل على دعمكم المستمر بينما نضطلع بهذه العملية الحرجة. وستتم موافاة المجلس بالتطورات الجارية على صعيد تنفيذ الخطة العملية، حسب الاقتضاء.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش